الشركة العامة لصناعة البطاريات

غياب الوقود والكهرباء والمواد الأولية وراء توقفها عن العمل

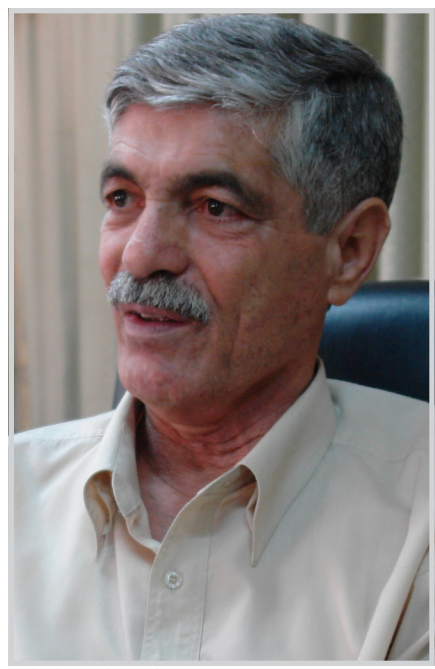

حمزة احمد المدير العام

> بعد اغراق السوق المحلية ببطاريات من كل الانواع والاحجام ومن مناشئ رديئة الصنع وغير معروفة بتساءل المواطن .. اين هو المنتج الوطني المنتج الوطني الذي كان رائجا في الاسواق والمضمون لمدة ٦ اشهر ؟ مع العلم ان البطاريات العراقية ومنها على وجه الخصوص (بطاريات بابل) ارخص بكثير من تلك الرديئة والاجنبية ؟
> لذا توجهنا الى الشركة العامة لصناعة البطاريات لنقف على اسباب غياب البطاريات العراقية عن السوق العراقية..

بغداد/ سها الشيخلي
تصوير/ صبام العاني

انتاج مختلف الانواع

تاسست الشركة العامة لصناعة البطاريات عام ١٩٧٥ بعد ان تم دمج كل من الشركة العامة لصناعة البطاريات السائلة مع الشركة العامة لصناعة البطاريات الجافة . وتضم الشركة حاليا المعامل في المواقع التالية :-
١- معامل بابل لانتاج البطاريات السائلة الحامضية في موقع الوزيرية.
٢- معامل النور لانتاج البطاريات الجافة في موقع (ابو غريب).
٣- مسبك الرصاص لانتاج الرصاص النقي والسبائكي النقي في موقع خان ضاري وتنتج الشركة العامة لصناعة البطاريات (معامل بابل انواعاً مختلفة من البطاريات الرصاصية الحامضية بموجب المواصفات العالمية (IEC— ٩٥) والمواصفات العراقية رقم (٨) وتنتج هذه البطاريات مشحونة شحنا جافا وممكن استخدامها بعد ملئها بحامض الكبريتيك المخفف بوزن نوعي(١٢٤٠و- ١٢٥٠و) دون الحاجة الى شحن اضافي ..
وتنتج الشركة نوعين من البطاريات – بطاريات ذات الحاويات البلاستيكية وبطاريات ذات الحاوية المطاطية وبدرجات مختلفة .
معمل النور لانتاج البطاريات الجافة يقوم المعمل بانتاج بطاريات جافة نوع (زنك - منغنيز) المستخدمة لتشغيل مصابيح الاضاءة والاجهزة ذات الحركة كلعب الاطفال فضلا عن المذياع والساعات والحاسبات الالكترونية ويتم انتاج الحجوم الثلاثة الاساسية للقياسات (R-6 ,R14-,R20) باعتماد تكنولوجيا متطورة وذلك باستخدام مواد اولية ذات نوعية عالية الجودة اضافة الى انتاج بطاريات اخرى لاستخدامات خاصة . كما يضم المعمل اقساما للسيطرة النوعية لفحص المنتج خلال مرحلة التصنيع وفحص المنتج النهائي ومتابعة النوعية لدى المستهلك وكذلك خلال فترات الخزن.
مسبك الرصاص يتم في المسبك انتاج الرصاص والسبائك الرصاصية المختلفة بطاقات انتاجية عالية التي تدخل في صناعة البطاريات السائلة بتكنولوجيا متطورة مع توفر معدات حديثة لتنقية الاجواء من الاتربة الرصاصية التي تسبب التلوث البيئي .

الرصاص .. والسكراب

يقول المدير العام للشركة حمزة احمد:-
- حاليا العمل متوقف في المعامل للاسباب التالية :-
١- عدم توفر مادة الرصاص وهي المادة الاولية والرئيسية في العمل
٢- مشكلة الكهرباء حيث ان معاملنا لا تعمل من دون الطاقة.
٣- عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المولدات
٤- الظرف الامني خاصة ان معملنا في منطقة ساخنة هي ابو غريب . كما ان معظم عمالنا هم من اطراف بغداد. كان العامل يحضر في الساعة السابعة والنصف صباحا . الان لا يستطيع العامل الحضور مبكرا للازدحامات الشديدة واغلاق معظم الجسور والطرق . علاوة على احداث التفجيرات واعمال الارهاب . الان الظرف الامني قد تحسن لكننا نعاني صعوبة الحصول على مادة الرصاص . في السابق كنا نجمع (السكراب) من دوائر الدولة الان نشتريها من الباعة الجوالين بسعر ١٥ الف دينار للبطارية الواحدة . وكانت المنافذ الحدودية مسيطر عليها ولا يحدث التهريب كما يحدث الان . كنا في السابق نصدر من ٨٠٠-٩٠٠ طن من البطاريات الى الصين الان نحن نستورد منها ..
في عام ٢٠٠٣ كان لدينا خزين (٥٠) طناً من الرصاص وكان معملنا في ابي غريب (شغال) توقفنا عن الانتاج في ابي غريب لاسباب امنية .. بدأنا نتفق مع مقاول وبصورة قانونية وبدات تردنا كتب من المحافظات لتجميع ابطاريات من منتسبينا هناك ولكن المشكلة تعقدت واستجدت لنا مشكلة النقل بعد مقتل عدد من سواقنا على طريق المحافظات . نحن الان بصدد شراء سيارات لنقل تلك البطاريات وبذلك ترين ان الامر اصبح كما يقال (البطانة اغلى من الوجه) وسوف نجمع تلك البطاريات ونرسلها الى معملنا في ابي غريب .. العمل ليس استمرارياً بل متقطع . لدينا معسكرات في المحافظات تجمع لنا اكثر من ٤٠٠ طن

التمويل الذاتي

وعن تمويل الشركة المالي يقول مدير الشركة :-
- كان النظام المعمول به سابقا وفق التمويل الذاتي عندما كان انتاجنا قد غزا السوق وكانت مبيعاتنا تحقق ارقاما قياسية وانتاجنا وفير ولكن المعمل الان شبه متوقف وطالبنا بتحويلنا الى النظام المركزي وقبل شهرين فقط تم الغاء نظام التمويل الذاتي .. لدينا مكائن قديمة مر على عمرها التشغيلي اكثر من ٤٠ سنة . طالبنا استيراد مكائن حديثة مع تحسين رواتب العاملين لكي نستطيع ان نعمل . خصصوا لنا مبلغ ١٠ مليارات دينار وابرمنا عقود ا وارسلناها الى الوزارة وخلال اسبوعين سنفتح الاعتماد لتحديث مكائن المعامل . وبعد تحسن رواتب الموظفين والعمال صرنا نصرف ملياراً ونصف المليار دينار اجوراً للكوادر العاملة البالغ عددهم ٢٧٠٠ منتسب.
ويؤكد المدير العام ان الرصاص يتم شراؤه من الاسواق عن طريق (السكراب) وهو بكلف عالية بينما في السابق كان يردنا من دوائر الدولة .. ونحاول وفق قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٧ استيراد اجزاء نصف مصنعة ونسوقها لتكون موردا بسيطا للشركة وخلال عام ٢٠١٠ سوف نطرح للاسواق منتوجنا بعد تأهيل المعملين اي اننا سنعمل خلال سنتين على اعادة الانتاج الى ما كان سابقا.

مشاكل الشركة

ما مشاكل الشركة؟
- مشاكلنا هي نفس مشاكل الاخرين تتلخص في ازمة الكهرباء وشحة الوقود وتعثر الامن.
يشكو المواطنون من اصحاب السيارات رداءة البطاريات المستوردة مع ارتفاع اسعارها بالقياس الى البطارية العراقية ما رأيكم؟
- انتاجنا عالي الجودة وفيه ضمان لمدة ٦ اشهر وسعره مقبول جدا في السوق اما الموجود في الاسواق فهو بالتاكيد لا يضاهي انتاجنا لكونه لم يخضع الى الفحص عن طريق الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية . بطارياتنا كانت إضافة الى خضوعها الى الفحص كانت تخضع الى التفتيش من قبل لجنة اسبوعية مشكلة في الشركة. المشكلة في ان التاجر هو المستورد والسوق مفتوحة لكل المستوردين . كنا ايضا نقوم بفحص البطارية قبل (شدها) على السيارة وكنا احيانا نجد الخلل في السيارة وليس في البطارية ... رغم تعطل الانتاج هل يحضر كل الكادر البالغ عددهم ٢٧٠٠ منتسب يوميا للدوام ؟
- لدينا اجراء مؤقت بالدوام لثلاثة ايام في الاسبوع وخاصة بعد الغاء اجور النقل التي تتكلفها الشركة والبالغة ٢٠ مليون دينار .
- ❖ ما خططكم لتطوير عمل الشركة ؟
- بعد مضي سنتين على التأهيل وجمع المواد الاولية سنطرح المنتج وسيكون دفع الرواتب من ارباح الشركة. لدينا خطط لبناء معمل لاعادة سبك الرصاص واخذ البلاستك والرصاص من البطارية .. الان وبرغم كل الظروف التي ذكرتها نحن بصدد انتاج بطاريات لوزارة الدفاع ولدينا عقد معهم .. لدينا قوة بشرية ولكن مستلزمات الانتاج غير متوفرة .

اقدم المهندسين

التقينا احد اقدم المهندسين العاملين في الشركة (قبل دمجها) وهو اول مهندس يعمل منذ عام (١٩٧٠ (رفض ذكر اسمه) حيث قال :-
- اول وجبة بطاريات نحمل اسم (بابل) نزلت الى اسواقنا المحلية كانت بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٤ وكانت بطاقة ١٥٠ امبيرا و٦٠ امبيراً و٧٥ و٩٠ و١٨٠ امبير وكانت بطاريات السيرات (١٠) في السبعينيات وسعرها الان ٦٨ الف دينار .. تنافسنا الان البطاريات الصينية المستوردة وهي رديئة وعمرها التشغيلي قصير.
كنت في عام ١٩٧٠ معاون مهندس مناوب . وجهنا دعوة لتجار البطاريات لحضور احتفالية طرح المنتج الوطني أول مرة وكان الاحتفال في معمل رقم واحد في الوزيرية اي نفس المعمل الذي نحن فيه الان وتم طرح الوجبة الاولى وكانت ٥٠٠ بطارية والثانية ٧٥٠ بطارية وكانت اعلى انتاجية للبطارية القياسية ٢٥٠و٢ الف بطارية في اليوم لكل من معملي رقم واحد ورقم اثنين . وكان الوكيل المعتمد الشركة الافريقية العراقية . بعد ذلك توقف عمل الشركة الافريقية واصبحنا نحن الوكلاء . الان الوضع الامني اثر في انتاجنا بشكل كبير خاصة في معمل (ابو غريب) تغزو اسواقنا بطاريات صغيرة ومتوسطة الا انها قصيرة العمر . التجار يستوردون من دون ضوابط وغياب دور التقييس والسيطرة النوعية ليس للبطاريات بل لكل البضائع المستوردة .

رابطة العمال

ثم التقينا ممثلين عن عمال الشركة وهم كل من احمد النعيمي ورعد سلمان المنضويين تحت اسم (رابطة العمال) واللذين حدثانا عن اهم معوقات العمل في الشركة لخصا المشاكل ب:-
١- ان اهم المشاكل التي تعانيها شركات وزارة الصناعة والمعادن وخاصة الشركة العامة لصناعة البطاريات هو نظام التمويل الذاتي المقيت الذي اثقل كاهل الشركات وحولها الى اطلال .
٢- اغراق السوق المحلية بالمنتجات الاجنبية الرخيصة غير الخاضعة لفحص الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية
٣- سوء ادارة الشركة مما ادى الى تدهور اوضاع الشركة وتوقف العمل فيها
٤- عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المعامل كما ان كل معمل يحتاج الى واحد ميكاواط لكي يعمل وباستمرار لديمومة العملية الانتاجية
٥- ارتفاع اسعار المواد الاولية المحلية والمستوردة
٦- الوضع الامني السيئ الذي حال دون تشغيل المعامل وخاصة معمل النور الذي اصبح قاعدة للجيش العراقي في منطقة ابي غريب ومسبك الرصاص في منطقة خان ضاري.

مدير الشركة : لدينا كادربشري متطور لكن مستلزمات الانتاج غير متوفرة

المدير العام لشركة مصافي الوسط لـ( ):

ينبغي لنا النظر إلى موضوع الطاقة في العراق بوصفه منظومة متكاملة

> مصفى الدورة واحد من اقدم المصافي في العراق ويعتبر المصفى العمود الفقري لتزويد المواطن بالمنتجات التي يحتاجها (النفط، البنزين، الغاز، النفط الاسود) والمصفى منذ تأسيسه في خمسينيات القرن الماضي لم يشهد تطويراً حقيقياً على بنيته التحتية اللقاء التالي مع المدير العام لشركة مصافي الوسط الاستاذ دثار الخشاب لالقاء الضوء على وضعية المصفى ومشكلاته ومشاريع تطويره.

بغداد/ رشا الربيعي

مشكلة خطوط النقل

❖ مصفى الدورة يبلغ إنتاج المصفى الآن بحدود التسعين ألف برميل ، فهل تعتقد هذه الكمية الضئيلة تكفي لسد حاجة السوق العراقية في بغداد وحدها ؟
❖ الحقيقة الآن في مصفى الدورة وبطاقته الحالية ولظروف لها علاقة بالنفط الخام حتى الـ (٩٠) ألف برميل لم تصل إليه في الوقت الحالي فلو وصل إلينا ٩٠ ألف برميل من النفط الخام نستطيع إن نصفي ٩٠ ألف برميل ، المشكلة ليست بالمصفى وإنما بخطوط نقل النفط الخام إما من البصرة أو من كركوك أو من نفط خانة لذلك الكمية التي تصل إلينا اقل من طاقتنا فاتجهنا مؤخرا إلى زيادة الطاقة من خلال توقيع عقود لنقل النفط الخام بالسيارات من كركوك لنعوض جزءا من الطاقة المفقودة من الأنابيب لنزيد طاقة الإنتاج لمصفى الدورة وأنبوب نفط خانة مازال معطلاً بعد أن تعرض إلى أعمال تخريبية مازال خارج العمل كذلك الأنبوب القادم من كركوك الى مصفى الدورة أيضا تعرض إلى أعمال تخريبية وحاليا تحت الصيانة وبالتالي بقينا على مصدر واحد وهو من البصرة . ونحاول التعويض من خلال نقل النفط الخام بالشاحنات ، من ناحية طاقة المصفى فلدينا الان وحدة تحت الإنشاء بطاقة ٧٠ ألف برميل يوميا وستكمل خلال نهاية هذه السنة وهذا ما يصل بطاقة المصفى إلى ١٦٠ ألف برميل باليوم وبهذا نستطيع أن نغطي الجزء الأكبر من حاجة السوق المحلية في بغداد بالمنتجات النفطية.

بانتظار القانون

هل هنالك نية لاشراك القطاع الخاص بمشاريع استثمارية نفطية؟
في الحقيقة يوجد قانون هو من المفترض أن مجلس النواب صادق عليه يخص الاستثمار في المصافي الاستثمار الأجنبي أو أي استثمار ، من المعروف إن رأس المال المستثمر يعتبر جباناً ينهزم من أي شيء يؤثر فيه فالمستثمر عندما يأتي يريد أن يستثمر مؤكد يعرف ما هو له وما عليه ، قانون الاستثمار لم يصدر وقانون النفط والغاز لم يصدر أيضا والشركات التي تريد أن تستثمر كقطاع خاص أو شركات أجنبية تريد أن تعرف ما لها وما عليها هذه عندما تستوضح فأنا متأكد إن الشركات ستأتي إضافة إلى انه حتى المستثمر الأجنبي أو المحلي يريد أن يستثمر ولكن حتى الآن الثقافة النفطية للقطاع الخاص العراقي لم تصل إلى مستوى يستطيعون أن يفهموا ما هو الاستثمار وما طبيعة الاستثمار فهناك شركات . في القطاع الخاص تقول نحن نستطيع بناء مصفى خلال ٦ أشهر ، وهذا طبعا من المستحيلات ، فهل يعقل أن بإمكان أية شركة بناء مصفى خلال ٦ أشهر أنا متأكد من أن هذا المصفى مستعمل ومع هذا فالمدة لا تكفي لأنه إذا افترضنا المصفى جاهز فالمدة لا تكفي.فالوحدة التي هي تحت الإنشاء الان في المصفى خلال ٩ أشهر استكملنا القواعد الكونكريتية نحن نتكلم عن مئات من الأطنان من الحديد يجب أن يكون تصميم القاعدة قادراً على التحمل.

مشكلة الأسعار

❖ هل الاستثمار في البنزين وفي بناء محطات البنزين مجد لهذه الشركات ؟
حتى يستطيع القطاع الخاص أن يستثمر فعلى الدولة أن تبيع النفط بسعر السوق أي اللتر يساوي ١٠٠٠ دينار فالمستثمر يقول أنا استثمر البنزين بسعر السوق أي اللتر يساوي ٩٠٠ دينار والدولة تبيع اللتر بـ ٤٥٠ ديناراً والقطاع الخاص يشتريه بسعر السوق ب٩٠٠ دينار فبكم يبيعه إذن؟ هذه النقاط مطروحة للنقاش .
❖ ماذا عن التكنولوجيا الجديدة واستخدامها في مستقبل صناعتنا النفطية؟
- الطاقات البديلة موجودة ونسبة مشاركتها في توفير الطاقة مازالت منخفضة مقارنة بالنفط يعني تعرف إن البديل المنتج كالطاقة الشمسية والرياح وعن طريق المد والجزر والفرق بين درجات الحرارة هذه كلها طاقات بديلة نظيفة تفيد البيئة ولكن نسبة مشاركتها قليلة هذا لا يمنع زيادة أسعار النفط وتشجع الناس إلى أن تلجأ إلى هذه الطرق البديلة يعني هذه الطاقات البديلة تؤثر في سعر النفط
❖ ألا تعتقد عودة نشاطات شركة النفط الوطنية الى السوق النفطية يصلح الكثير من الأمور التقنية سواء في مصفى الدورة أو في باقي المصافي ؟
- شركة النفط الوطنية بموجب القانون الذي سوف يصدر أيضا من ضمن القوانين بعد مناقشة مجلس النواب وتصديقها تعنى في قضايا إستخراج النفط وتطوير الحقول وهناك شركة أخرى هي شركة المصافي العراقية هي التي سوف تتولى تطوير المصافي أما شركة النفط الوطنية بموجب ما موجود من قانون النفط والغاز الذي حاليا موجود تحت الدراسة الذي يعنى بقضايا الاستخراج واستكشاف النفط الخام والغاز بحيث يكون تركيزها على هذه الأشياء كشركة وطنية.
❖- هل هناك مشروع في ذهنك لتطوير عمل المصفى ؟
- أهم شيء أتمناه في مصفى الدورة أن تعمل وحدة التكرير وهي وحدة لتكرير الوقود الثقيل أو النفط الأسود لغرض إنتاج منتجات خفيفة مثل البنزين أو النفط الأبيض هذا يزيد من استغلال برميل النفط حاليا نحن نستغل فقط٥٠٪ منه لإنتاج المشتقات الخفيفة مثل البنزين والنفط الطابوق والسمنت اضافة إلى ذلك فإن برميل النفط تضيع منه كمية كبيرة من النفط والدليل أن بعض الدول تشتري النفط الأسود من العراق وتضعه في وحدة التكسير لتستخرج البنزين .هذه الوحدة التي أتمنى أن تعمل هي وحدة معقدة جدا ومكلفة ونحن حاليا في طور الإعداد لها وسوف نوقع عقدها قريبا وبعدها تأتي مرحلة الإعلان عن تصميمها ونصبها يعني شراء المعدات ونصبها كلفتها عالية جدا تقدر نحو مليار دولار طاقتها ٤٠ ألف برميل في اليوم تحول إلى بنزين أو إلى نفط ابيض أو غاز .
❖ مصفى الدورة شيد في الخمسينيات من القرن الماضي ، ما الذي استحدث بعد خمس سنوات على التغيير في هذا المصفى؟
- حقيقة أن إحدى المشكلات التي تعانيها وزارة النفط هي كثرة التعليمات والتدقيقات مثل أمور الفساد والنزاهة التي هي حقيقة تعرقل العمل خاصة فيما يتعلق في صرف المبالغ المخصصة لتطوير الوحدات الإنتاجية في المصافي وبعض المؤسسات الأخرى.
❖ أنشأت الولايات المتحدة مؤخرا خلية مندمجة للطاقة تتكون من افراد من السفارة الأميركية والقوة متعددة الجنسيات في العراق ووزارتي النفط والكهرباء العراقيتين. هذه الخلية كلفت بصياغة ستراتيجية للطاقة في العراق أين وصلت هذه اللجنة ، وما الذي تقرر منها ؟
- ليس لدي معلومات كثيرة عن هذا الموضوع ولكن حسب معلوماتي أنهم موجودون وينظرون الى موضوع الطاقة بالعراق بشكل منظومة متكاملة ولهذا فانه من الواجب أن تتوفر كثير من المعلومات والمسوحات حتى يخرجوا برؤية مستقبلية لوضع الطاقة بالعراق سواء ما يخص الكهرباء أو النفط ، فاستقراء الطاقة بالعراق وموازنته مع ما متوفر من إنتاج سواء كان نفط خام أو غاز أو طاقة بديلة وهذا شيء واسع وليس شيئاً محدداً بشيء معين إنما الغرض من استكشاف وإعداد ليس خطة إنما رؤية لمستقبل الطاقة بالعراق استهلاكا وإنتاجا.

الاتهامات المتبادلة بين وزارتي النفط والكهرباء غير مجدية والافضل التعاون المشترك لايجاد الحلول الناجحة لمعاناة المواطنين.

❖هناك اتهامات متبادلة بين وزارة النفط وبين وزارة الكهرباء ، والسبب مصفى الدورة كيف تنظر إلى هذا الموضوع ؟
- يجب أن نعامل قضية الطاقة بشكل إجمالي وليس مجزءاً نحن وزارتي النفط والكهرباء توأمان لا ينفصلان وزارة الكهرباء لا تستطيع أن تعمل من دون وزارة النفط ووزارة النفط لا تستطيع أن تعمل من دون وزارة الكهرباء أي الوقود المنتج في وزارة النفط هو الوقود المنتج مثل النفط الخام أو منتجات المصفى هو الطريق الأساسي للتسويق إلى هذه الجهات أي عندما نتكلم عن النفط الأسود أو المنتجات بشكل عام لا بد من أن نتكلم عن أول المستفيدين وهي وزارة الكهرباء لان استهلاك الوزارة عالٍ ويجب أن يكون عمل وزارة النفط متلائماً ومتزامناً وبرؤية واضحة لا يجوز أن نتهم وزارة النفط بالإخفاق تجاه وزارة الكهرباء ، فالمشاكل التي يعانيها قطاع الكهرباء يعانيها القطاع النفطي في نفس الوقت.